



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



شبابنا يدعم قرارنا

آليات تعزيز صادرات قطاع البترول للدول الإفريقية



منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

العدد ١٨ - فبراير ٢٠٢٤



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عن المركز

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري - منذ نشأته عام ١٩٨٥ - عدة تحولات؛ ليواكب التغيرات التي مرّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥ - ١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوّل رئيسة في مسيرته؛ ليؤدّي دوره كمؤسسة فكر (Think Tank) بدعم جهود متخذ القرار في شتى مجالات التنمية، ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء؛ لتويجاً لجهوده كمركز فكر حكومي متميز يدعم متخذ القرار على المستوى القومي.

هذا، ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزاً في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناءً، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعماً لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافاً إقليمياً ودولياً بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جلياً في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة «بنسلفانيا الأمريكية» التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠.

● في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

● في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة «ستيبي أووردز» (STEVIE Awards) العالمية المُعلن عنها في أبريل ٢٠٢٢، ومن بين تلك الجوائز: جائزة ذهبية، وأربع جوائز برونزية، بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد فاز المركز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصداره المركز الرقمية «وصف مصر بالمعلومات» من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

بالإضافة إلى حصول المركز على ثلاث جوائز من مؤسسة جلوبي للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والتكنولوجيا؛ حيث حصلت إصدارات المركز على الجائزة الذهبية، وأبرزها: سلسلة إصدارات «آفاق المناخ» و«آفاق صناعية» و«آفاق الطاقة» و«آفاق اقتصادية معاصرة» و«تقارير معلوماتية» و«فكرة في ورقة»، كما حصدت منصة «حوار» الجائزة الذهبية بعد تدشينها كأكبر قناة اتصال بين الحكومة والمواطنين، وتحقيقها مليوني مشاهدة لموادها المنشورة لاستطلاع الرأي العام في القضايا المختلفة، كما فاز الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات بالجائزة البرونزية بعد إطلاق نسخته الجديدة بخيارات مبتكرة تتفاعل مع خيارات المستخدمين.



تم إعداد هذه الورقة من قبل أحد شباب المتدربين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن مبادرة لتمكين الشباب حديثي التخرج وتدريبهم على مهارات مجال السياسات العامة، مثل: «البحث، وإعداد أوراق السياسات والدراسات المستقبلية، والمناظرات، وغيرها من المهارات».

تساهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في دعم هذه المبادرة؛ إيماناً منها بأهمية تعزيز مشاركة الشباب في إنتاج ونشر المعرفة وصناعة السياسات الاجتماعية.

هذا المحتوى يعبر عن مؤلفي الورقة ولا يمثل بالضرورة موقف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).



أعضاء تحكيم أوراق مبادرة بنفكر لبلدنا

أ.د. علا الخواجة

مدير مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

أ.د. عادل رجب

أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أ.د. سوزانا المساح

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة زايد

أ.د. منى الجرف

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والرئيس السابق لجهاز حماية المستهلك

أ.د. أمنية حلمي

وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة

أ.د. هالة صقر

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نيو جيرزي

أ.د. سارة الجزائر

عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

أ.د. خالد بركات

أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز خدمة المجتمع جامعة القاهرة

د. هشام شفيق

محاضر في الاقتصاد السياسي بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومستشار السياسات بالوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

د. هايدي علي

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة سلسلة شبابنا يدعم قرارنا



شبابنا يدعم قرارنا

سلسلة شبابنا يدعم قرارنا سلسلة بحثية غير دورية تتسم بالطابع التطبيقي، وتأتي انطلاقاً من إيمان المركز بالدور الحيوي الذي يلعبه شباب الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية جميعها في تقديم رؤى وأفكار خلاقة لدعم اتخاذ القرار، إلى جانب تشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة لعدد من القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة، وانتهاءً بطرح استراتيجيات متكاملة، وآليات تنفيذية مبتكرة للقضايا محل الدراسة والتحليل.

الآراء والأفكار والتحليلات الواردة بالورقة تعبر عن رأي مؤلفيها، ولا تمثل بالضرورة رأي أو توجهات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.



منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

رئيس المركز
السيد / أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن مبروك
مدير الإدارة العامة للمكتب الفني

أ. سالي أحمد عاشور
مدير تنفيذي للإدارة العامة للدراسات المستقبلية

أ. منال طلعت عمرو
مدير تنفيذي للإدارة العامة لمتابعة وتقييم السياسات

المدير التنفيذي لسلسلة شبابنا يدعم قرارنا

أ. علياء عمر سيد
باحث اقتصادي بالمكتب الفني لرئيس المركز

التصميم الجرافيكي

إدارة التصميم الجرافيكي والمطبوعات

شكر وتقدير

يتقدم منتدى السياسات العامة التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة الإعلاميين المشاركين في ورش عمل محاور مبادرة «بنفكر لبلدنا» لما قدموه من دعم للمشاركين وإثراء المبادرة بأحاديثهم الخلاقة.



أ/ سارة سيف

منسق إعلامي للمبادرة

مستشار تسويق وتواصل اجتماعي – أستاذ إعلام بالجامعة الأمريكية



أ/ نهى سعد

استشاري إعلامي في الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بروديوسر
مديرة قسم الاتصالات لعدة مؤسسات إعلامية



أ/ مونيكا وليام

رئيس قسم بمكتب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
باحثة وكاتبة في العلاقات الدولية



أ/ مها ناجي

خبيرة اتصالات استراتيجية ومنتجة تنفيذية



أ/ لارا الربضي

إعلامية ومعدة برامج للراديو والتلفزيون والديجيتال ميديا
استشارية للمؤسسات الإعلامية الراغبة في تبني تقنيات
الذكاء الاصطناعي في الصحافة الإلكترونية



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

فريق الإعداد



مصطفى درويش العناني

باحث اقتصادي

حاصل على: ماجستير "التخطيط للتنمية المستدامة" -
تخصص "تنمية اقتصادية" - معهد التخطيط القومي
باحث دكتوراه: تخصص "إدارة مشروعات" - كلية الدراسات
العليا للبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة
أحد الباحثين المشاركين بمبادرة: بنفكر لبلدنا



شكر وتقدير

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى منتدى السياسات العامة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، على إتاحة الفرصة للمشاركة في مسابقة كتابة أوراق السياسات العامة، ومساعدة الفريق في إعداد هذه الورقة من خلال تنظيم ورش العمل والمقابلات مع الخبراء. كذلك نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع الخبراء المساهمين في إعداد هذه الورقة من خلال مشاركة الأفكار والخبرات الخاصة بالموضوع مع الفريق البحثي، وهم التالية أسماؤهم:

أ.د. محمود فخر الدين

وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
رئيس الإدارة المركزية لمشروعات الميكنة

د. فكري فؤاد

أستاذ النظم والتحول الرقمي - جامعة الملك عبد العزيز سابقاً
نائب رئيس الجامعة الآسيوية للابتكار

د. صفوت صلاح الدين

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الأسبق

د. خالد مصطفى

أستاذ الإدارة العامة المساعد
ومدير مركز خدمة المجتمع - جامعة القاهرة



الملخص التنفيذي

زادت حدة التنافس بين الدول الكبرى على القارة السمراء؛ نظراً لوفرة احتياطات الموارد الطبيعية بالقارة، بالإضافة إلى التسابق لكسب النفوذ السياسي؛ حيث باتت إفريقيا كتلة تصويتية مهمة في القضايا الدولية. ولما كان تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية هدفاً استراتيجياً للدولة المصرية كان لا بد من البحث عن حلول وسياسات بديلة لرفع حجم التجارة البينية وزيادة الصادرات المصرية للدول الإفريقية في ظل محدودية الموارد المصرية أمام منافسة القوى العظمى التي تمكنت من زيادة صادراتها للدول الإفريقية بالاعتماد على قدراتها في تمويل مشروعات البنية التحتية الكبيرة. وتقدم هذه الورقة آليات تعزيز صادرات منتجات شركات قطاع البترول المصري والذي يملك قاعدة كبيرة من المنتجات

والخدمات التي تحتاج إليها الدول الإفريقية، وكذلك قاعدة كبيرة من الخبرات الفنية التي تشكل رأسمألاً فكرياً يمكن الاعتماد عليه لزيادة صادرات مصر من الخدمات عبر تصدير حقوق الملكية الفكرية وترخيص استخدام العلامة التجارية.

وتتضمن التوصيات آليات تعزيز الصادرات السلعية من منتجات شركات البترول للدول الإفريقية عبر خلق شبكة من الوكلاء والموزعين بدلاً من الاعتماد على نظام الصفقات التجارية عند الطلب؛ للتغلب على مشكلات التخزين والاستجابة لطلبات السوق الإفريقية من حيث وجود البضاعة أمام المستهلك أو التاجر. كما تتضمن هذه الورقة آليات تصدير حقوق الملكية الفكرية وترخيص استخدام العلامة التجارية والدعم الفني للشركاء من الدول الإفريقية في مجالات الخدمات البترولية المختلفة وفقاً لنهج اقتصاد المعرفة كحل بديل للاستثمار المباشر الذي تنتهجه الدول العظمى والذي يتطلب موارد مالية كبيرة تفوق قدرات الدولة المصرية.

وتبرز أهمية هذه الورقة في استحداث فلسفة جديدة للدبلوماسية الاقتصادية المصرية تجاه الدول الإفريقية تركز على مبدأ «الشراكة العادلة» و«تقاسم المنافع» لا استغلال ثروات الشعوب الإفريقية. كما أنها تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف قطاع البترول نحو تعزيز فائض الميزان التجاري البترولي والذي سيسهم بدوره في تخفيض اختلال ميزان المدفوعات.

تشكّل إفريقيا أحد أهم موارد واحتياطات المياه والطاقة فضلاً عن المعادن الأساسية، وأصبح من الضروري أن تؤمن الدول الصناعية احتياجاتها من المعادن اللازمة للصناعات التحويلية، والصناعات الرقمية والتكنولوجية، مثل: البلاتين، والإنديوم، والليثيوم، والكوبالت. وانطلاقاً من هذه الأهمية، فقد زادت حدة التنافس بين الدول الكبرى على القارة السمراء، بالإضافة إلى التسابق لكسب النفوذ السياسي؛ حيث باتت الدول الإفريقية رقماً مهماً في التصويت على القضايا السياسية يسعى كل قطب إلى استقطابه؛ حيث تتشابك وترتبط المصالح السياسية بالمصالح الاقتصادية.

وفي خضم هذا الصراع بات على مصر أن تعزز مكانتها في القارة في ظل قدرات الدولة ومواردها المتاحة، في ظل التنافس التجاري الذي أوجدته التكتلات الاقتصادية على الأسواق التجارية الإفريقية، كخطوة ضرورية على طريق تنمية وتعزيز العلاقات المصرية الإفريقية كهدف استراتيجي للدولة المصرية.

وفي هذه الورقة نركز على البحث عن فرص «قطاع البترول» لأسباب وظيفية واستراتيجية، وهي:

١- أن قطاع البترول يملك طاقة إنتاجية ورأسمالاً فكرياً يمكن استثمارهما والارتكاز عليهما لزيادة حجم الصادرات المصرية (السلعية) و(الخدمية) إلى إفريقيا.

٢- إطلاق قطاع البترول لمشروعات «البتروكيماويات الخضراء» ومن ضمنها مشروعات لتدوير المخلفات الزراعية وهي مشروعات تتمتع بفرص تمويلية كبيرة علاوة على كون إفريقيا قارة زراعية بالأساس.

٣- اضطلاع وزارة البترول والثروة المعدنية بملفي الطاقة والتعدين وهما أهم موردين في إفريقيا ويشكلان السبب الرئيس للتدافع نحو إفريقيا؛ وهو ما يعني محورية دور هذا القطاع في مستقبل العلاقات المصرية الإفريقية.

أولاً: عرض وتحليل أسباب المشكلة

استخدم اللاعبون الدوليون في إفريقيا العديد من الآليات لتعزيز نفوذهم ووجودهم وزيادة حجم التبادل التجاري مع القارة، فقدموا التمويلات طويلة الأجل لمشروعات البنية التحتية كالموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية والطرق، وهو ما أدى إلى زيادة صادرات هذه الدول للقارة.

وقد بلغ إجمالي واردات إفريقيا عام ٢٠٢٢ وفقاً لخريطة التجارة العالمية نحو ٦٩٤ مليار دولار، كان نصيب مصر منها ٦,٤ مليارات دولار فقط (أقل من ١٪)؛ لتأتي مصر في المركز الثالث والعشرين في قائمة الدول المصدرة لإفريقيا.

الجدول التالي يوضح الدول الأعلى تصديراً لإفريقيا وترتيب مصر في القائمة.

جدول رقم (١) قائمة الدول الأعلى تصديراً للدول الإفريقية

م	بلدان التصدير	قيمة الواردات (بالمليار دولار)
١	الصين	١٢٧,٠٣٥,١٠٠
٢	الهند	٤٣,٧١٠,٨١٧
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤,٦٤٣,٠٥٤
٤	فرنسا	٣٢,٠١١,٠٩٢
٥	جنوب إفريقيا	٢٨,١١٩,٦٥٩
٦	الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٩٢٤,٧٦٠
٧	ألمانيا	٢٤,٤٠٦,٧٦٠
٨	المملكة العربية السعودية	٢٢,٩٨٦,٧١٥
٩	إيطاليا	٢٢,٥٠٨,٤٢١
١٠	تركيا	٢٢,٤٨٣,٥٨٧
١١	بلجيكا	٢٠,٩٩٨,٦٧٦
١٢	إسبانيا	٢٠,٧٥٤,٠٣٧

١٨,١٨٧,٧٩٩	هولندا	١٣
١٥,٣٨٤,٢٦٢	كوريا	١٤
١٢,٤٨١,٨٢٣	البرازيل	١٥
١٠,١١٩,٦٣٩	المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية	١٦
٩,٣٧٦,٣٨٤	اليابان	١٧
٩,٢٩٨,٧١٠	روسيا	١٨
٨,٦٠٥,٩٦٦	ماليزيا	١٩
٧,٢٤٣,٩٢٨	تايلند	٢٠
٦,٩٦٧,٨٦٣	الأرجنتين	٢١
٦,٥٦١,٢١١	إندونيسيا	٢٢
٦,٣٦٨,٩٨٤	مصر	٢٣

المصدر: قاعدة بيانات خريطة التجارة العالمية ٢٠٢٢

ويظهر من الجدول السابق أن الصين جاءت على رأس قائمة الدول المصدرة لإفريقيا؛ نظراً لاستخدامها عدداً من الآليات لتعزيز نفوذها، فقدّمت الكثير من القروض طويلة الأجل للحكومات الإفريقية، كما استثمرت بشكل مباشر من خلال «مبادرة الحزام والطريق»، وزادت من حجم صادراتها إلى إفريقيا، والذي وصل إلى ١٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وفي الأعوام الأخيرة أظهرت أوروبا، عبر القاطرة الاقتصادية الألمانية، تفوقاً في الوجود في إفريقيا، فتسارعت خلال الأعوام الماضية وتيرة استثمار الشركات الألمانية في إفريقيا، ووصل عدد الشركات الألمانية في عموم القارة إلى أكثر من ألف شركة، تتقدمها شركات الصناعات التكنولوجية الكبرى. هذا، بالإضافة إلى الوجود الفرنسي التاريخي والوجود الإيراني والتركي والإسرائيلي المتصاعد، ومؤخراً تصاعد الوجود السعودي والإماراتي.

ولما كانت قدرات مصر التمويلية محدودة في ضخ استثمارات بنية تحتية بالدول الإفريقية على غرار ما تفعله القوى العظمى والإقليمية هناك، فقد باتت من الضروري البحث عن بدائل لتعزيز الوجود المصري في القارة وخلق قاعدة من المشروعات في هذه الدول؛ من أجل عبر رفع حجم التبادل التجاري وتعزيز الصادرات في كل القطاعات، ويأتي على رأس هذه القطاعات «قطاع البترول والثروة المعدنية».

لذا؛ نحاول من خلال هذه الورقة طرح سياسات وآليات تنفيذية لاستثمار الطاقات المتاحة لقطاع البترول المصري لتعزيز الصادرات المصرية لإفريقيا عبر سياسات بديلة لضخ الاستثمارات المباشرة خاصة في ظل محدودية موارد الدولة المصرية، وفي ظل التنافس الدولي الشديد الذي تشهده القارة. على أن ما نقترح البدء به في قطاع البترول يمكن تطبيقه في باقي القطاعات بالفلسفة والآليات أنفسها.

ومن ثم يمكن تحديد المشكلة في نقص الاستثمارات المصرية في الدول الإفريقية، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم التجارة البينية وانخفاض الصادرات المصرية للدول الإفريقية.

ولتحديد البدائل التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة صادرات قطاع البترول؛ يلزم رصد الفرص والتحديات ونوجزها فيما يلي:

الفرص

- ١- توقيع مصر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع ٤٣ دولة إفريقية.
- ٢- وجود فائض طاقة إنتاجية لدى شركات البترول المنتجة للزيوت المعدنية والمنتجات الكيماوية التي تستوردها الدول الإفريقية بكميات كبيرة، خاصة زيوت المحركات؛ حيث تستورد منها الدول الإفريقية ٩٠٠ مليون لتر سنوياً.
- ٣- حاجة الدول الإفريقية إلى الخبرات الفنية المتوفرة لدى قطاع البترول المصري في معظم التخصصات.
- ٤- اتجاه التمويل الدولي، خاصة في أسواق رأس المال، نحو المشروعات الخضراء، وبدء قطاع البترول المصري تنفيذ مشروعات «البتروكيماويات الخضراء» ومنها تدوير المخلفات، وهو المجال الذي تتمتع فيه إفريقيا بفرص كبيرة.
- ٥- توفر التمويل المخصص لإفريقيا عبر مؤسسات التمويل الدولية من جهة، وعبر أسواق رأس المال من جهة أخرى؛ حيث تتمتع الشركات التابعة لقطاع البترول المصري بالملاءة المالية وقوة المركز المالي وتملك رصيماً من المشروعات الناجحة؛ مما يؤهلها مع شركائها لكسب ثقة المستثمرين وجهات التمويل.

التحديات

١. محدودية الموارد المصرية اللازمة لضخ الاستثمارات المباشرة في القارة، خاصة في مجال مشروعات البترول والطاقة؛ فهي مشروعات كثيفة رأس المال.
٢. مخاطر الاستثمار المرتفعة في إفريقيا.
٣. عدم وجود شبكة من الوكلاء والموزعين لمنتجات قطاع البترول بالدول الإفريقية، والاعتماد على التصدير بنظام الصفقات عند الطلب.
٤. عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والدول الإفريقية.
٥. وقد ركزت البحوث والدراسات الموجهة لتعزيز الصادرات المصرية إلى إفريقيا على السلع التي يمكن زيادة صادراتها لإفريقيا، ولم تركز على تصدير الخدمات الذي نرى فيه فرصة غير مستغلة حتى الآن خاصة في قطاع البترول.

٦. ضعف القدرات التسويقية لإدارات التسويق بالشركات المصرية.

٧. عدم وجود منافذ بيع بالخارج تسهل وصول المنتجات إلى المستهلك النهائي.

ثانياً: تقييم الجهود الحالية

أ- مجالات التعاون بين مصر والدول الإفريقية

حرصت مصر على التعاون مع عدد من الدول الإفريقية في المجال الاقتصادي، بهدف زيادة الاستثمارات المصرية وفتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات المصرية، واستكمال اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، وكذلك المساعدة في تطوير البنية التحتية في عدد من الدول الإفريقية، ووصلت الاستثمارات المصرية في إفريقيا عام ٢٠٢٠ إلى ٦ مليارات دولار، كما وقَّعت شركة مصر للطيران مذكرة تفاهم لتأسيس شركة طيران وطنية غانية باستثمارات مشتركة.

وبرزت بعض الاتفاقيات بين مصر ودول إفريقيا للتعاون في مجال الربط الكهربائي ومشروعات السكك الحديدية، هذا فضلاً عن التعاون المشترك بين مصر وعدد من الدول الإفريقية في قطاع الزراعة والموارد المائية والري والمرتبطة بحفر الآبار ومواجهة الفيضانات والجفاف وبناء السدود. كما أنشأت مصر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في إفريقيا التي تقوم بالمساهمة من خلال عملها في بناء قدرات أشقائنا الأفارقة في مختلف المجالات؛ إذ تهدف الوكالة إلى المساهمة في تعزيز جهود مصر في مجال التعاون الدولي، خاصةً التعاون بين دول الجنوب، في المجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة في الدول الإفريقية والإسلامية، من خلال تقديم دعم فني في مختلف المجالات، وبرامج لبناء القدرات، ودورات تدريبية، ومعونات إنسانية، ومساعدات طارئة، بالإضافة إلى تنظيم ندوات، وزيارات ميدانية (الهيئة العامة للاستعلامات يونيو ٢٠٢٢).

ب. التعاون القائم بين قطاع البترول المصري والدول الإفريقية

وفقاً لموقع وزارة البترول والثروة المعدنية، فقد وقَّعت وزارة البترول العديد من مذكرات التفاهم مع وزارات البترول والطاقة في الدول الإفريقية للتدريب وتبادل الخبرات. ومن خلال الزيارة الميدانية والمقابلات مع ممثلي شركات القطاع بمعرض مصر الدولي للبترول «إيجيبس» في نسختي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، رصد الباحث مشروعاً واحداً بنظام الاستثمار المباشر لشركة خدمات البترول الجوية في كينيا؛ حيث أطلقت أسطولاً من خمس طائرات لخدمة مواقع البترول هناك.

ثالثاً: (البدائل)

■ البديل الأول: (زيادة الصادرات السلعية: زيوت المحركات - الكيماويات - معدات المواقع):

يمكن التغلب على مشكلة انخفاض صادرات قطاع البترول عبر الاستعاضة عن نظام الصفقات التجارية بنظام الوكيل التجاري؛ لخلق شبكة من الوكلاء بالدول الإفريقية لكل صنف أو مجموعات أصناف متجانسة من المنتجات (زيوت المحركات - كيماويات العناية بالسيارات - كيماويات الاستخدام المنزلية - مهمات السلامة والصحة المهنية - مستلزمات المواقع - الحفارات البرية والبحرية - الصهاريج - الأنابيب والأكواع - الصمامات).

ويمكن في سبيل ذلك طرح مزايدة عالمية لاختيار وكيل لكل شركة من الشركات يقوم بدور الوكيل الدولي للشركة ويكون له الحق في منح وكالة فرعية لشبكة الوكلاء الفرعيين في كل دولة مع اشتراط نسبة مبيعات لكل سوق وفق الدراسة التي سيقدمها الوكلاء المتنافسون على الأسواق، وهو ما سيمكن من تصدير المنتج المصري إلى جميع أنحاء العالم وليس إلى إفريقيا فقط؛ حيث إن المنتج المصري ذو جودة عالية وأرخص من مثيله بالأسواق. ويمكن تطبيق الآلية نفسها محلياً؛ حيث تفتقد الشركات المصرية لشبكة توزيع قوية على المستوى المحلي أيضاً؛ نظراً لاعتمادها على إدارات التسويق في تسويق المنتجات للموزعين في السوق المحلية دون الاعتماد على وكيل يعمل على توسيع شبكة الموزعين.

وفيما يلي قائمة مبدئية مقترحة من الباحث للشركات التي يمكن تصدير منتجاتها للسوق الإفريقية، على أن تتم مراجعة فائض الطاقة الإنتاجية لكل شركة من قبل وزارة البترول والثروة المعدنية؛ للاستقرار على الشكل الأمثل لتصميم شبكة الوكلاء والموزعين.

جدول رقم (٢) قائمة الشركات المنتجة والمنتجات القابلة للتصدير للأسواق الإفريقية

م	الشركة	المنتجات
١	مصر للبترول	زيوت معدنية - كيماويات
٢	الجمعية التعاونية للبترول (التعاون)	زيوت معدنية - كيماويات
٣	النيل لتسويق البترول	زيوت معدنية
٤	كارجاس	زيوت معدنية لمحركات الغاز الطبيعي
٥	الإسكندرية للإضافات البترولية (أكبا)	كيماويات حقول - إضافات كيماوية
٦	بتروتريد	كيماويات الاستخدام المنزلي

٧	السويس لمهمات السلامة المهنية	ملابس - أحذية - معدات مواقع
٨	الشركة المصرية للصمامات (إيفاكو)	تصنيع صمامات مواقع البترول
٩	إيبك	تصنيع الأنابيب والأكواع لمشروعات النفط والغاز الطبيعي
١٠	المصرية الصينية لتصنيع منصات حفر البترول (EPHH)	تصنيع منصات الحفر البرية والبحرية

(المصدر: موقع وزارة البترول والثروة المعدنية - العلاقات الدولية - أنشطة الشركات التابعة ٢٠٢٢)

الإجراءات المقترحة للتنفيذ والمدى الزمني والجهات المعنية:

الإطار	الوزن النسبي	الإجراءات	الجهة المعنية بالتنفيذ	المدى الزمني
المؤسسي	٦٠٪	إعداد كراسة الشروط اللازمة للحصول على حق الوكالة محلياً ودولياً. إعداد صيغ عقود الوكالة بين كل من: وزارة البترول والثروة المعدنية والوكيل الدولي والمحلي لكل شركة. طرح مزايدة عالمية لإسناد حق الوكالة التجارية لشركات البترول المصرية مع الفصل بين الوكيل التجاري المحلي والوكيل الدولي. (تتم المفاضلة بين العروض على أساس عدد الوكلاء الذين يمكن للشركة استقطابهم في كل نطاق جغرافي وكمية المبيعات التي ستلتزم بتصديرها).	وزارة البترول والثروة المعدنية	قصير الأجل
الترويج	٢٠٪	إعلان وزارة البترول والثروة المعدنية عن المزايدة ودعوة الشركات الراغبة في الحصول على حق الوكالة الدولية للحضور والتعرف على الشركات ومنتجاتها في مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول (إيجيبس ٢٠٢٤) في فبراير القادم، والذي يضم جميع شركات البترول المصرية. يفضل توجيه الشركات المستهدفة في صالة واحدة وبجوار بعضها البعض.		قصير الأجل
التمويل	٢٠٪	التسيق مع (البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير) لتمويل شبكة الوكلاء.	وزارة التعاون الدولي	قصير الأجل

■ البديل الثاني (تصدير الخدمات):

■ حقوق الملكية الفكرية: "استغلال العلامة التجارية والدعم الفني"

يمكن لقطاع البترول استثمار رأس المال الفكري المتمثل في الخبرات الفنية المتوفرة لديه في إدارة وتشغيل العديد من الشركات؛ حيث يمتلك قطاع البترول شركات خدمات بترولية متخصصة وفريدة يمكن استثمارها عبر نهج اقتصاد المعرفة القائم على استثمار رأس المال البشري والفكري عبر نظام منح حق امتياز تقديم الخدمة تحت العلامات التجارية للشركات المصرية؛ حيث تقوم كل شركة ذات اختصاص في مجال من مجالات (الخدمات البترولية أو صيانة وتصنيع المعدات أو إنشاء وتجهيز مواقع البترول)، بمنح حق الامتياز التجاري (الفرنشايز) لشريك في الدولة المضيفة، وبمقتضى حق الامتياز تنقل له الشركة المصرية الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة النشاط تحت العلامة التجارية للشركة المصرية مقابل نسبة من الأرباح، أو نسبة من الأرباح ومبلغ مقدم كما هو معمول به في عقود الامتياز التجاري، ويمكن أن تستوعب هذه المشروعات نسبة من فائض العمالة المتاحة لدى قطاع البترول، والتي ستحتاج إليها هذه المشروعات خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروعات.

وفيما يلي قائمة مبدئية مقترحة من الباحث للشركات التي يمكن تصدير خدماتها عبر نظام الفرنشايز على أن يتم مراجعة هذه القائمة والإضافة والحذف منها وفقاً لدراسة مؤهلات كل شركة لتطبيق النظام المقترح.

جدول رقم (٣) قائمة الشركات والخدمات التي يمكن تصديرها للدول الإفريقية

م	الشركة	المنتج / الخدمة
١	بتروجاس	إنتاج وتوزيع أسطوانات البوتاجاز
٢	خدمات البترول الجوية	خدمات نقل العمال والمهمات من وإلى مواقع البترول
٣	خدمات البترول البحرية	خدمات مواقع البترول البحرية
٤	الشركة المصرية لتكنولوجيا الأخشاب (ووتك)	تدوير مخلفات قش الأرز لإنتاج الأخشاب متوسطة الكثافة
٥	السهام لنقل المنتجات البترولية	نقل وتوزيع المنتجات البترولية والغاز الصب
٦	شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت)	تصميم وتنفيذ الإنشاءات لمعامل النفط والغاز، صهاريج التخزين، خطوط الأنابيب، تصنيع المعدات الإنتاجية والهياكل البحرية
٧	الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيمياوية (إنبي)	تصميم وتنفيذ مشروعات البترول والبتروكيماويات والطاقة

٨	شركة الإسكندرية للصيانة البترولية (بترومنت)	صيانة مواقع البترول والغاز ومصانع الأسمدة والأسمت
٩	الشركة المصرية لتشغيل وصيانة المشروعات (إيبروم)	تشغيل وصيانة معامل التكرير والبتروكيماويات ومحطات الغاز
١٠	صان مصر	صيانة المعدات والتوربينات - تصنيع معدات مواقع البترول - الصيانة البحرية - إعادة تأهيل المعدات الثابتة

(المصدر: موقع وزارة البترول والثروة المعدنية - العلاقات الدولية - أنشطة الشركات التابعة ٢٠٢٣)

الإجراءات المقترحة للتنفيذ والمدى الزمني والجهات المعنية:

الإطار	الوزن النسبي	الإجراءات	الجهة المعنية بالتنفيذ	المدى الزمني
		إعداد دراسة فنية للشركات المؤهلة للعمل بنظام منح حق الامتياز من حيث فائض العمالة وكفاءة نظم العمليات الداخلية	وزارة البترول والثروة المعدنية	قصير المدى
		إعداد كراسة الشروط الخاصة بمنح الامتياز التجاري لكل علامة تجارية		
		إجراء مزايدة محلية وأخرى عالمية لاختيار الوكلاء الدوليين لشركات البترول المختارة		
المؤسسي	٥٠٪	التنسيق مع جهات التمويل الدولية الإفريقية أو التي تُخصص جزءًا من تمويلاتها للقطاع الخاص في الدول الإفريقية	وزارة التعاون الدولي	قصير المدى
		التنسيق مع الدول الإفريقية للترويج للفرص الاستثمارية وعرضها على الشركاء الأفارقة بكل دولة للحصول على حق الامتياز التجاري من الشركات المصرية		
		طرح فرص الاستثمار في مشروعات البتروكيماويات الخضراء على منصة «نوفي»		
الترويج	٢٠٪	استثمار معرض ومؤتمر مصر الدولي للبترول المزمع عقده في فبراير ٢٠٢٤ ودعوة الشركاء المستهدفين في الدول الإفريقية للتعرف على الشركات المصرية وشروط الحصول على حق الامتياز من كل شريك	وزارة البترول والثروة المعدنية	قصير المدى
التمويل	٣٠٪	التنسيق مع جهات التمويل الدولية (مؤسسة التمويل الدولية - منصة نوفي للمشروعات الخضراء - البنك الإفريقي للتنمية - جهات تمويل القطاع الخاص)	وزارة التعاون الدولي	متوسط المدى

■ البديل الثالث (الحصول على حق استغلال المناجم) -بديل مكمل:-

يمكن لوزارة البترول والثروة المعدنية ربط دخولها للأسواق الإفريقية بالحصول على حق استغلال المناجم في الدول الغنية بالثروات المعدنية بمقابل عادل وأفضل مما يقدمه المنافسون، وتشغيل هذه المناجم بالاعتماد على شركاء مصريين أو أجانب مع دمجهم بشركاء أفارقة، وهو ما سيوفر لمصر احتياجاتها من المعادن وتصدير الفائض إلى الخارج، كما سيوفر للدول الإفريقية فرصة الشراكة العادلة واكتساب الخبرات الفنية في مجال التعدين؛ لتحقيق عوائد أفضل لدولهم مما يقدمها المنافسون الدوليون.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات

بات اقتصاد المعرفة وتصدير حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية يشكل مورداً مهماً للعمالات الأجنبية في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة للاندماج في اقتصاد المعرفة لاستثمار رأس المال الفكري والبشري المتوفر لدى مصر في القطاعات كافة، فما تم اقتراحه في هذه الورقة، التي ركزت على قطاع البترول، يمكن تطبيقه على كافة القطاعات وبالآليات نفسها لزيادة صادرات مصر السلعية والخدمية.

تعد البدائل التي تم تقديمها في هذه الورقة بدائل مكملة لبعضها البعض ولا يغني أحدها عن الآخر.

إن ما تقدمه هذه الورقة هو بمثابة فلسفة جديدة للدبلوماسية الاقتصادية المصرية تجاه الدول الإفريقية تعنى بتعزيز الشراكة مع الشعوب عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع القطاع الخاص عوضاً عن الاستثمار المباشر في مشروعات البنية التحتية أو مشروعات البترول كثيفة استخدام رأس المال، وهي فلسفة قائمة على «تقاسم المنافع» بين الشعب المصري والشعوب الإفريقية باعتبار مصر «شريكاً اقتصادياً عادلاً»، وهو ما يعطي المشروعات المصرية في إفريقيا دعماً وزخماً شعبياً قد لا تتمتع به مشروعات اللاعبين الدوليين المتنافسين على موارد القارة.

التوصيات

- ١- إدراج مقترحات ورقة السياسات كمحور «ثامن» ضمن محاور برنامج "تحديث وتطوير قطاع البترول" تحت عنوان "محور تعزيز الصادرات".
- ٢- إنشاء شركة مصر للامتيازات البترولية لإدارة و تسويق حقوق الامتياز و العلامات التجارية لشركات البترول و تسويق عقود نقل التكنولوجيا لتعزيز إنتاج قطاع البتروكيماويات النهائية و البتروكيماويات الخضراء .
- ٣- مراجعة تسعير المنتجات بناء على دراسة الأسواق المستهدفة وتعهدهات الوكلاء؛ حيث إن الأسعار الحالية محملة بتكلفة ثابتة مرتفعة نتيجة ارتفاع تكلفة الأجور بشركات البترول.
- ٤- اتباع نهج اقتصاد المعرفة واستثمار رأس المال البشري لقطاع البترول مع التركيز على المشروعات الخضراء وخاصة تدوير المخلفات الزراعية التي تتمتع بفرصة كبيرة؛ حيث إن إفريقيا قارة زراعية بالأساس.

٥- إنشاء مركز تفكير **Think Tank** بوزارة البترول والثروة المعدنية تحت اسم «مركز بحوث اقتصاديات البترول» يعني بدراسة اقتصاديات الطاقة والاستدامة، لدعم متخذ القرار فيما يتعلق بتنفيذ بدائل ورقة السياسات هذه، ونقترح له الاختصاصات التالية:

- دراسة الأسواق الإفريقية والدولية للوقوف على الفرص المتاحة للتعاون في المجالات السابق ذكرها .
- دراسة الأسواق المستهدفة وتقدير حجم مبيعات كل منتج من منتجات شركات القطاع في كل دولة للاسترشاد بها عند الاختيار والمفاضلة بين الوكلاء المتنافسين .
- لتصميم الشكل الأنسب لشبكة الوكلاء والموزعين؛ يمكن أن يكون هناك وكيل واحد لمنتجات متماثلة تنتجها أكثر من شركة -زيوت المحركات مثلاً- في حال انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية لإحدى الشركات، كما يمكن توحيد الطاقة الإنتاجية للشركات عبر توحيد أسماء المنتجات المتماثلة، وذلك كله يتوقف على دراسة حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة وحجم الطلب المتوقع على المنتجات .
- اختيار الشركات المؤهلة لتصدير المعرفة بناء على كفاءة العمليات والتشغيل ومهارات العاملين .
- تصميم نموذج (الفرنشايز) ونوع التعاقد المقترح لكل شركة والذي سيعمل وفقاً له الشركاء الحاصلون على حق الامتياز .
- تصميم برنامج تأهيلي للعاملين بالشركات التي تم تصنيفها كشركة قادرة على تصدير المعرفة؛ حيث يتطلب المشروع تأهيل بعض العاملين للعمل وفقاً لمقتضيات نهج اقتصاد المعرفة .
- إعداد خطة لـ «إدارة التغيير» بالشركات التي سيتم تحديدها لتصدير المعرفة؛ حيث يعتبر المقترح عملية تغيير في نمط عمل بعض إدارات الشركات .
- تصميم مؤشرات الأداء اللازمة لمتابعة وتقييم مدى تقدم كل شركة في تحقيق أهداف مشروع تعزيز الصادرات .
- إعداد الدراسات المستقبلية المتخصصة في اقتصاديات البترول؛ لاستشراف المستقبل وتحديد سيناريوهات المواجهة .
- تقديم الاستشارات وإنتاج بحوث ودراسات وأدوات وبيانات معترف بها دولياً لدعم متخذ القرار .

يمكن أن يستفيد المركز المقترح من الكفاءات البحثية والعلمية الموجودة بشركات القطاع من الحاصلين على الدراسات العليا في كافة التخصصات (الاقتصاد - التخطيط - إدارة الأعمال بفروعها)؛ حيث يتمتع هؤلاء العاملون بالخبرة العملية إضافة للمؤهلات العلمية، وهم بمثابة رأس مال فكري كبير يمكن استثماره عبر مركز التفكير المقترح .

٦- تصميم مؤشرات أداء لقياس و متابعة صادرات قطاع البترول و إنشاء إدارة متخصصة بوزارة البترول والثروة المعدنية تحت اسم «إدارة تعزيز الصادرات»؛ لمتابعة وتقييم مؤشرات أداء محور تعزيز الصادرات .

مؤشرات الأداء المقترحة لتقييم ومتابعة برنامج تعزيز الصادرات:

- ١- عدد الوكلاء وحاملي الامتياز التجاري في الدول الإفريقية.
 - ٢- حجم الصادرات المحقق لمنتجات شركات القطاع.
 - ٣- نسبة نمو صادرات منتجات شركات القطاع.
 - ٤- الفائض في الميزان التجاري البترولي.
 - ٥- متوسط عدد الشركاء لكل دولة.
 - ٦- عدد البلدان الشريكة بعد التنفيذ.
 - ٧- نسبة النمو في حجم التجارة البينية بين مصر والدول الإفريقية.
- يتم تحديد القيم الكمية لهذه المؤشرات بناء على دراسة الأسواق وقدرات شركات القطاع وفائض الطاقة الإنتاجية.





قائمة المراجع



المصادر:

- محاور تعزيز التعاون الاقتصادي المصري الإفريقي: الهيئة العامة للاستعلامات <https://is.gd/elxM1B>
- أنشطة الشركات التابعة: موقع وزارة البترول والثروة المعدنية <https://is.gd/aashQZ>
- خريطة التجارة العالمية <https://www.trademap.org>
- تقرير التعدين في إفريقيا ٢٠٢٠: بالتركيز على التحديات المالية والأمنية - البنك المركزي المصري - قطاع التعاون الإفريقي.
- الفرص التصديرية الواعدة من واقع الاحتياجات الإفريقية والإمكانات المصرية ٢٠٢٠ - البنك المركزي المصري - قطاع التعاون الإفريقي.
- الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٢١، التقرير السنوي - وزارة التعاون الدولي.

المراجع:

- الحسنائي، لحسن. (٢٠٢٢). دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في أفريقيا وتداعياته. المستقبل العربي، مج 45، ع 76 - 59 ، 525. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1327484>
- زهير، بوخالفة. (٢٠٢١). وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية. مجلة القانون الدولي والتنمية، مج 9، ع 351 - 332 ، 1. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1170484>
- تقرير متابعات إفريقية ٢٠٢٢. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- شابو، وسيلة. (٢٠٢٠). مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندا ٢٠٦٣. مجلة السياسة والاقتصاد، مج 6، ع 34 - 1 ، 5. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1124273>
- محمد، فهد علي أحمد. (٢٠٢٠). نظام الفرنشايز في التعاقدات: النشأة والتطور. فكر وإبداع، ج 379 - 365 ، 131. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1082109>
- علي، ياسمين نبيل إبراهيم. (٢٠١٨). أثر الوجود الإسرائيلي في إفريقيا على العلاقات العربية-الإفريقية. الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الأول: مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية في الأطر الإقليمية والدولية، مج ٢، بني سويف: جامعة بني سويف - كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 597 - 569. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/910260>
- قابيل، ماجد عبد العظيم حسن. (٢٠١٦). نحو معايير اقتصادية لقياس كفاءة المشاريع التي تدار بنظام الفرنشايز «الامتياز التجاري» ودورها في تنمية الاستثمارات الأجنبية في مصر. مجلة البحوث الإدارية، مج 34، ع 95 ، 4. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/911228>

■ سليمان، عمرو محمد محمود. (٢٠١٦). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 7، ع 688 - 653 ، 3. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/862605>

الملاحق :

لدعم تنفيذ (البديل الثاني) نلحق بهذه الورقة ٤ أوراق من إعداد الباحث -الثلث ورقات الأولى ضمن ٦ ورقات تم تقديمها ضمن نشاط الباحث في مبادرة بنفكر لبلدنا ٢٠٢٣-:

١- استثمار مخلفات زراعة الموز (مصفوفة أفكار): تصدير حق امتياز تكنولوجيا تصنيع وتدوير مخلفات زراعة الموز لكل من: إفريقيا التي تنتج ٦٠% من إنتاج محصول الموز في العالم؛ ولباقي دول العالم وعلى رأسها دول البريكس الأعلى إنتاجاً للموز في العالم (الهند - الصين - البرازيل). ويتمتع المشروع بفرص صادرات لحقوق الملكية الفكرية تتجاوز ٤ مليارات دولار لتدوير مخلفات تبلغ ٣٢٠ مليون طن هي إجمالي مخلفات زراعة الموز في العالم، وهو مشروع يمكن إدراجه ضمن مشروعات البتروكيماويات الخضراء المصرية، كما يمكن له أن يخلص مصر من جميع مخلفات زراعة الموز البالغة نحو ٢ مليون طن

وتحويلها إلى منتجات يتم استيرادها من الخارج. علمًا بأن وزارة الإنتاج الحربي تعاقدت مع الشركة صاحبة براءة الاختراع على تصنيع خط الإنتاج في مصر بنسبة مكون محلي ٨٠% بهدف تصدير خط الإنتاج للدول الإفريقية، كما يعتبر المشروع مشروعًا أخضر - صديقًا للبيئة، يساعد في خفض هدر مياه النيل خاصة في دول حوض النيل التي تمثل أمنًا قوميًا لمصر.

رابط فيديو تم إعداده بواسطة الباحث بالذكاء الاصطناعي مدته ١١ دقيقة لشرح المشروع وعوائده الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية والبيئية:

<https://drive.google.com/file/d/1M-WSvD3h6OQ6syE6MjrAaebxMb2kY2TX/view>

٢- عناقيد البتروكيماويات النهائية (مصفوفة أفكار): الشراكة بين الشركة القابضة للبتروكيماويات والقطاع الخاص

(المشروعات الصغيرة والمتوسطة) لتغطية واردات مصر من البتروكيماويات النهائية والتي بلغت في عام ٢٠٢٢ نحو ١٠ مليارات دولار، ويمكن من خلال المشروع التصدير للدول الإفريقية وأيضًا للدول العربية التي يتركز إنتاجها بنسبة ٨٠% في البتروكيماويات الأساسية والوسيطة، ويمكن تكرار المشروع بالآلية نفسها (الفرنشايز) عبر تجمعين مماثلين في جنوب وغرب إفريقيا للاستفادة من توافر المادة الخام وتغطية واردات إفريقيا من البتروكيماويات النهائية ورفع حجم التجارة البينية بين مصر والدول الإفريقية تنفيذًا لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، كما أن الفكرة تعد إحدى آليات تنفيذ مشروع «مصر مركز إقليمي لتداول الطاقة».

٣- خارطة طريق إنجاح مشروع مدينة دمياط للأثاث (ورقة سياسات) وتتضمن منطقة البتروكيماويات والدهانات الصديقة للبيئة، ونقترح من خلالها إعداد خريطة استثمارية للمنطقة من خلال الشركة القابضة للبتروكيماويات بالاعتماد على نهج اقتصاد المعرفة ومنح حق امتياز التصنيع للشركاء من القطاع الخاص «المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، ويمكن من خلال المنطقة تغطية احتياجات صناعة الأثاث من الدهانات والبتروكيماويات النهائية في المدينة وخارجها وزيادة المكون المحلي والقيمة المضافة لصناعة الأثاث الموجهة للتصدير، كما يمكن تصدير الفائض عن حاجة صناعة الأثاث المصرية إلى الخارج.

٤- فرص تمويل وتنفيذ مشروعات البتروكيماويات الخضراء بالدول الإفريقية (بحث تطبيقي لمعهد التخطيط القومي في ٢٠٢٣)

يرصد مشروعات البتروكيماويات الخضراء المصرية التي يعمل على تنفيذها قطاع البترول في مصر ويحدد قائمة بالدول الإفريقية الأنسب لتنفيذ كل مشروع، كما يرصد جميع آليات تمويل المشروعات الخضراء الإفريقية، وتتضمن إحدى توصيات البحث تصدير حق المعرفة والعلامة التجارية لهذه المشروعات كواحدة من آليات تعزيز الشراكة المصرية الإفريقية وتنفيذ المبادرات المصرية للتنمية المستدامة في إفريقيا.



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي - العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: (202)27929292 فاكس: (202)27929222

 www.idsc.gov.eg

 info@idsc.gov.eg

